بين التوازن والتكييف الاستراتيجي – رؤية في أنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي

***أ.م.د. حيدر علي حسين**
باحث من العراق

*مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
hyder_irq@yahoo.com

ملخص :

يتوسط العراق بيئة إقليمية تتصف بشدة التعقيد والتأثير المتبادل في آن واحد، لاسيما وأن التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، يهيمن عليه طابع عدم الاستقرار، مع غياب التفاهم والتعاون بين أطرافه الرئيسة، بل تغلب عليه سمة التنافس الحاد والصراع. وفي ظل هذه البيئة المعقدة والمضطربة تبرز مجموعة عوامل تمثل بذاتها محددات تحول دون قيام دور عراقي فاعل في المنطقة يمكن أن يجد طريقه للتطبيق عبر سلوك سياسي فاعل.

وبما أن تلك المحددات غير منتظمة وتنتشر في أكثر من دولة، وحتى وان كانت متناقضة، إلا أنها بالنتيجة تصب في خانة الحد من الدور العراقي. وفي هذه الحالة، فإن ما يتبادر إلى الذهن في هذا المجال، إن العراق لابد أن يتجه نحو سياسات محددة تمكنه من ترتيب سياساته تجاه الخارج تقوم في جانب كبير منها على تبني التوازن من جهة، والتكيف مع الأوضاع من جهة أخرى حتى يستطيع التفاعل مع متغيرات البيئة الإقليمية. ويحقق قدرا نسبيا من الدور الذي يؤهله للتأثير وصيانة مصالحه.

كلمات مفتاحية : اتجاهات إستراتيجية، تكتيكات التوازن، الحياد العراقي، المحاور الإقليمية، التوازن الاستراتيجي.

Between Balance and Strategic Adaptation - A Vision in the Patterns of Iraqi Foreign Political Behavior

Asst. Prof. Haider Ali Hussein, Ph.D.
Researcher from Iraq
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

ABSTRACT

Iraq must move towards specific policies that enable it to arrange its policies towards the outside, mainly based on adopting balance on the one hand, and adapting to the situation on the other hand so that Iraq can interact with the variables of the regional environment and achieving the role that qualifies Iraq to influence and maintain its interest.

KEY WORDS: strategic directions, tactics of balance, Iraqi neutrality, regional axes, strategic balance.

مقدمة: :

تسير التحولات التي شهدها السلوك السياسي العراقي على المستوى الجيوبوليتيكي في حدوده الضيقة في اتجاه يسعى إلى ترسيخ مصالح العراق وخصوصيته القائمة على تأكيد ذاته وتجسيد استقلاليته في تحديد سلوكه في إطار علاقاته الخارجية، كوسيلة مرحلية تسهم في تخفيف حدة التوتر مع محيطه القريب أو دوائر علاقاته الأبعد في معادلة قائمة على تحقيق المصالح المتبادلة، تعتمد على التكيف مع التحولات الجيوبوليتيكية، وذلك بالاستناد إلى مقاربة جديدة قائمة على معيار الانفتاح على دوائر متعددة تبعا لأهمية كل دائرة ضمن أهداف السياسة الخارجية العراقية ، في ضوء الثوابت السيادية وبما يحقق أهدافه الإستراتيجية عن طريق التوازن.

ومن هنا نحاول فهم وتفسير السلوك السياسي الخارجي للعراق وفق مقاربات نظرية الصيرورة والتكون للسياسية الخارجية التي تفهم سلوك الدول على أساس تفاعل وطبيعة المصالح. وإذا ما استندنا لهذا القياس فان العراق يعد محورا ًجيوبوليتيكيا مهما ًفي المنطقة، مما ساعد بلا شك في بلورة رؤية جديدة كانت بمثابة دافع قوي لكي يسجل حضوره ومواقفه من القضايا الإقليمية.

في ظل تصاعد حدة التحديات الداخلية سواء الأمنية أو الاقتصادية فضلاً عن الخارجية، لاسيما التنافس والصراع بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة والذي يترجم في جزء منه على أرض الواقع، والعراق جزء من مجال هذا الصراع، باعتباره أحد ساحات التأثير في المنطقة. فأن التوجهات الجديدة للسلوك السياسي العراقي الخارجي الذي تؤطره دبلوماسية تسعى إلى اتخاذ مواقف تؤمن له تجنب تأثيرات تلك المواجهة على الساحة الداخلية.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من طبيعة الموضوع أساسا الذي يتطلب فهما أوسع لسياسات التوازن والتكيف الاستراتيجي، التي يطمح العراق إلى تحقيقيها،

فضلا عن أهمية استكمال هذا النمط من الدراسات التي تعالج الشأن الاستراتيجي العراقي، وكذلك فان الأهمية تنبع من إمكانية وضع تصورات مستقبلية لمسار سياسات وأنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي.

اهداف البحث: يمكن تلخيص أهداف البحث في:

1- تسليط الضوء على نمط معين في السياسة الخارجية العراقية هو التكيف والتوازن مع البيئة الإقليمية.

2- دراسة اتجاهات السياسة العراقية في بعدها الإقليمي والعوامل المؤثرة فيها.

3- توضيح منحى التأثير العراقي من خلال تبنيه لهذا النمط من السياسات.

الإشكالية: تتمحور الإشكالية المركزية في هذا البحث من ضرورة فهم السلوك السياسي العراقي الخارجي والأنماط التي بنيت عليه بالقدر الذي يمكنه من التفاعل مع البيئة الخارجية، وأن يؤثر فيها وهو يعاني من ارتباك استراتيجي من خلال تبني إستراتيجية التوازن والتكيف لتعظيم مصالحه وتحجيم التحديات التي تعترض سبيله في البيئة الإقليمية والدولية.

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح أكثر من تساؤل يمكن أن تتمحور في:

-ما هي أهم مؤثرات صياغة السلوك السياسي العراق الخارجي؟

-ما هي الاستراتيجيات التي يتبناها العراق في سلوكه السياسي الإقليمي والدولي؟

- كيفية تفسير استراتيجيات التوازن والتكييف ودورها في بناء مرتكزات السلوك السياسي العراقي الخارجي؟

- ما هي الأسباب التي تدفع العراق إلى تحديد مسارات سياسته الخارجية على وفق استراتيجيات مرحلية قوامها التكييف والتوازن؟

- ما هي معوقات النهوض العراقي بسلوكه السياسي في بعده المستقبلي؟

الفرضية : «هناك العديد من العوامل والأسباب والتحديات الداخلية والخارجية أدت إلى قصور خيارات التحرك السياسي الخارجي العراقي ومسار سياسته الخارجية، وفي ضوء بيئة إقليمية مضطربة وأخرى دولية تشهد تنافسا على النفوذ والمصالح، فأن أولويات السلوك السياسي العراقي الخارجي في ضوء وضعه الراهن تستند إلى تبني تكتيكات التكييف والتوازن واستراتيجيات فرعية مرحلية تنسجم مع المتغيرات الضاغطة، وهذا ما جعل هذه الصيغة من التوجه بمثابة أساس فكري لتوظيف أدوات التمكين لديه بفعل موقعة الجيوبوليتيكي في البحث عن تحقيق أهدافه ومصالحة العليا».

منهج البحث: اعتمد البحث على توظيف منهجية مركبة قوامها مقاربات ومداخل الوصف والتحليل لعرض المعطيات المحيطة بموضوع الدراسة وتحليلها، واعتماد

الرؤية المستقبلية المنظورة للوصول لأقرب النتائج إلى الواقع عبر الركون إلى تبني المنهج ألاستشرافي لتقديم رؤية نحو المستقبل .

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور، ناقش المحور الاول، مقاربات الجيوبولتيك وتأثيرها في السلوك السياسي العراقي، في حين عالج المحور الثاني، سياسات التوازن والتكييف والارتباط بالقوى الدولية والإقليمية، إما المحور الثالث فقد سلط الضوء على معوقات البيئة الجيوبوليتيكية كمحدد للسلوك السياسي العراقي الخارجي

المحور الأول – مقاربات الجيوبولتيك وتأثيرها في السلوك السياسي العراقي

لابد أولا أن نقدم تعريفا محددا للسلوك السياسي الخارجي، فهو كل تصرف قولي أو فعلي محدد زمانا ومكانا، يقوم به الأشخاص الحكوميون للتصرف بأسم الوحدة الدولية والموجه نحو الوحدات الخارجية، من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.»

أن السلوك السياسي الخارجي هو سلوك مرتبطا بتحقيق أهداف السياسة الخارجية

وبالتالي ينصرف سلوك السياسة الخارجية إلى جملة من الخصائص لعل الأهم منها:

أ- أن السلوك السياسي الخارجي لا يتجاوز إلا أن يكون سلوكا محددا من حيث المكان والزمان.

ب- أن السلوك السياسي الخارجي هو سلوك رسمي، بحكم أنه صادر عن أشخاص رسميين، أو أولائك الذين يتصرفون باسم الدولة وممثليهم، وبالتالي لا يدخل في تحديد السلوك السياسي.، الخارجي كل ما هو غير رسمي، ولا يعتبر من اختصاص أو التزامات.

ج- أن السلوك السياسي الخارجي هو سلوك مرتبطا بتحقيق أهداف السياسة الخارجية، إذ حتى لو صدر سلوك عن أشخاص رسميين يتصرفون باسم الدولة أو ممثليهم، ولم يكن ذلك السلوك مرتبط بتحقيق أهداف السياسة الخارجية، فلا يعد سلوكا سياسيا خارجيا، وبالتالي ليس كل ما يصدر من سلوك لأشخاص رسميين، يدخل في نطاق السلوكيات السياسية الخارجية[1].

(1) محمد شريف فتحي، السلوك السياسي الخارجي ، بين الروتينية والحدث، المجلة الجزائرية للسياسات العامة ، العدد 6 / فبراير 2015 ص، 10

وبالنسبة للعراق فقد كانت هناك أولوية واضحة لإعادة صياغة سلوكه كدولة على المستوى الخارجي ومعالجة الآثار التي خلفتها السياسات السابقة وتداعياتها، فضلا عن أزمات النظام السياسي بعد التغيير عام 2003 واستمرار الإخفاق السياسي والاضطراب الأمني الداخلي والتدخل الخارجي ومدى انعكاس ذلك على طبيعة الأداء العراقي الخارجي. فالعراق ظل يعاني منذ العام

فالعراق ظل يعاني منذ العام 2003 من أزمة في النظام السياسي تمثلت بأزمة الدستور وصناعة القرار

2003 من أزمة في النظام السياسي تمثلت بأزمة الدستور وصناعة القرار، والهوية الوطنية، والطائفية، وهذا ما حال دون استقراره وتعريف مصالحه والقيام بوظائفه كنظام سياسي على المستوى الداخلي والخارجي أيضا[2]. وعلى هذا الأساس، أصبح الهدف الرئيس يتلخص بتغيير الصورة السلبية للعراق إلى صورة إيجابية يتولى السلوك السياسي الخارجي العراقي اشاعتها عبر انتهاج فكر جديد يهدف إلى إقامة أفضل العلاقات مع الآخرين من منطلق الاحترام المتبادل وعدم التدخل في شؤون الغير.

(2) زيد عبد الوهاب، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003، مركز اورسام لدراسات الشرق الاوسط ، انقرة، دراسات استراتيجية ، تقدير موقف ، العدد 155، ديسمبر ، 2020، ص ص3-4

لذا جاء الانفتاح في مقدمة أولويات السياسة الخارجية العراقية لتحقيق أهداف العراق اولاً، على الرغم من الأزمات المتصاعدة التي يشهدها وتشهدها المنطقة ودخول الدول في محاور تتبع هذا الطرف أو ذاك.

وهنا يمكن ملاحظة انتقال العراق من مرحلة رد الفعل التي رافقت أجواء التغيير في ٢٠٠٣ إلى مرحلة الفعل تمهيدا للعب دور أوسع في رسم المعادلات السياسية في المنطقة عموما، ومن شأن هذه السياسة ضمن مساراتها الحالية وبفضل تطور العملية السياسية والأمنية في العراق أن تشكل عاملا رئيسا في تحقيق الازدهار الاقتصادي عبر المساهمة الفاعلة باستقدام الاستثمارات الأجنبية في إطار أعمار العراق بداية والذي بدأت تتضح بوادره في هذه المرحلة التي يمكن أن تؤسس انطلاقة اقتصادية تجعل حضور العراق في الاقتصاد الدولي فعالا وأساسيا نظرا لما يمتلكه من موارد وثروة نفطية تؤهله لذلك الدور، وهذا أيضا يمثل جانبا آخر لنجاح الدبلوماسية العراقية، مع تأكيد الصعوبات المحيطة إقليميا ودوليا.

بان السلوك السياسي ينبغي أن يتوفر له أداء دبلوماسي نشط قادر على إدارة العلاقات والمصالح ضمن مجال حيوي موسع

وعلى هذا الأساس فان المرتكز الوطني الثابت والمتغير الإقليمي والمصالح الدولية، تبقى هي موجهات السلوك السياسي العراقي الخارجي. ولا بد من الإشارة إلى أن السلوك السياسي للدولة يرتبط بدورها السياسي في التفاعلات بقصد تحقيق أهدافها الخارجية، وهذا بدوره يرتبط بجملة عوامل ومحددات، كالقيم السائدة بين أفراد المجتمع وقدرات الدولة العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وعليه يمكن أن نؤشر هنا بان السلوك السياسي ينبغي أن يتوفر له أداء دبلوماسي نشط قادر على إدارة العلاقات والمصالح ضمن مجال حيوي موسع، وبعد دولي يقوم على التفاعلات المستمرة بصورها المختلفة[3].

(3) خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية العلاقات العراقية العربية، من بحوث كتاب احتلال العراق، الاهداف، النتائج المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004, ص312، كذلك: كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفوضى، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2010، ص6.

وتتحكم بالسلوك السياسي عدة عناصر لعل الأهم من بينها والذي ينطبق على الحالة العراقية ما يتعلق منه (بالبيئة الجيوبوليتيكية)، فهي أولوية كبرى تلعب دورا مهما في تبلور سلوك العراق الخارجي تتمثل في البيئة الجيوبوليتيكية للسياسة

الخارجية العراقية، ببعدها العام الشامل، فيأتي السلوك السياسي الخارجي للعراق في البيئة الإقليمية الجديدة التي أخذت تتشكل في جواره الجغرافي، انطلاقاً من تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن أولويات محددة ارتكزت على تصورات جديدة كانت بمثابة أساس فكري لإثبات العراق لهويته وتأكيد ذاته، وان كان برؤية نسبية في المرحلة الراهنة وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها قصور الخيارات والبدائل وضيق مجال التحرك وتراجع الأداء في القدرة على توظيف أدوات التمكين لديه بفعل موقعة الجيوبوليتيكي في البحث عن تحقيق أهدافه ومصالحة الإستراتيجية .

إذ يعد الجيوبوليتيك مصدراً أساسياً في إعادة صياغة التصورات حول حدود المجالات الحيوية

ولأجل فهم جيوبوليتيك أزمة تشكيل سلوك سياسي عراقي خارجي في التعبير عن تمثيله المكاني المستند على فكرة موقعه الاستراتيجي كدولة مهمة في المنطقة[4] لابد أن نبين السبب الجوهري الذي يؤثر في بنية تكوين اتجاهات إعادة بناء هيكلية السلوك السياسي العراقي. وهو الانسجام العالي بين الجيوبوليتيك والسياسة الخارجية، ومن ثم تكتيكات السلوك السياسي، إذ يعد الجيوبوليتيك مصدراً أساسياً في إعادة صياغة التصورات حول حدود المجالات الحيوية وأولوياتها بالنسبة للدول ضمن إطار صياغة سياستها الخارجية واعادة تنظيم علاقاتها مع الأطراف الدولية الأخرى. وهذا ما ينطبق على العراق[5]. انطلاقا من حقيقة تأثير الجيوبولتيك في مدركات صناعة القرار.

(4) عقيل سعيد محفوض ، السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية –التغيير ، بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012)، ص 23.

وعلى هذا الأساس، تلعب البيئة الجيوبوليتيكية دوراً مهما للدولة في تحديد ورسم سلوك سياستها الخارجية تجاه محيطها وفي تعزيز مصالحها القومية تجاه البيئة الخارجية الأوسع[6]، ذلك التأثير بدا واضحا في معظم الملامح الرئيسة لما شكله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية وأطرفها، إلا أنه لا يوجد تغير كبير في شكل وطبيعة خريطة التحالفات الإقليمية، إذ تبنى جميع التحالفات في المنطقة على أساس هدفين استراتيجيين هما: الهاجس الأمني المتبادل بين الحلفاء. والثاني: المصالح المشتركة بأشكالها كافة .

(5) أمينة مصطفى دلة ، الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية ، دراسات استراتيجية ، المعهد المصري للدراسات ، 2016 ،ص 1.

تحتم المصالح الاستراتيجية العليا سواء للعراق أو للقوى الدولية، تناسقية الأدوار فيه ومعه أي العراق

أما على المستوى الخارجي فالمكانة والأهمية والموقع يحددان شكل التوجهات المقابلة وتبقى القدرة على توظيف الممكنات الاستراتيجية هي مفتاح لتسيير التحالفات وتضمين المصالح فيها.

(6) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة : محمد جابر ثلجي ، وطارق عبد الجليل ، ط٢،(بيروت : الدار الغربية للعلوم ناشرون ،2011) ، ص ٥١ .

وفي الوقت نفسه فإن العراق يشهد مرحلة إعادة تشكيل المشهد الخارجي في

ظل بيئة إقليمية تشهد ساحات غير متجانسة، وغير متآلفة، من التفاعلات على نحو عميق، جعلته دائما ما يبحث عن حلول حاسمة ومستقرة، وهي مقاربه كنموذج للسياسة الخارجية العراقية مع حكومات المنطقة، والتركيز على حدود التوجهات السلمية لاحتواء الواقع الجيوبوليتيكي الجديد في المنطقة باعتبارها نقطة الانطلاقة الفعلية حاليا من خلال الدور الذي من المحتمل أن يلعبه العراق في الساحة الإقليمية[7]. وبجانب ذلك تحتم المصالح الاستراتيجية العليا سواء للعراق أو للقوى الدولية، تناسقية الأدوار فيه ومعه أي العراق، فالسلوك السياسي الخارجي للعراق سيكون متأثرا إلى حد بعيد بتفاعلات هذه القوى ومصالحها وتصادم استراتيجيتها في العراق أو في الإقليم المضطرب.

(7) المصدر نفسه ص ٥١.

وبجانب ذلك أيضا، نجد أن هذه التأثيرات تحتم أن يرتكز المبدأ المحايد للموقف الذي اتسم به السلوك السياسي الخارجي للعراق على إعطاء انطباعاً ايجابياً حيال بقاء العراق خارج دائرة الصراع الإقليمي، وعلى مسافة محددة من تنافس القوى الدولية، وذلك سيمثل فرصة لأحداث انفتاح سياسي للتحرك تجاه الساحات المركزية في الجوار القريب، ومن شأنه أن يقوض بشكل متزايد تدهور علاقات العراق الخارجية وهو مبدأ يسعى العراق لإبرازه في علاقاته الخارجية باعتباره يجري في إطار سياسة متعددة الأبعاد في الوقوف عند مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع المتعلقة بالشأن العراقي[8]. وهذا ما يتطلب صياغة سياسة خارجية مؤثرة كي تتعامل وفق أطر علمية قائمة على الحقائق الجيوسياسية وتحولات القوى التي يزخر بها النظام الدولي بشكل طبيعي في تفاعلاتها الخارجية، ولمواجهة التحديات وتوظيف الفرص، عبر آليات التوازن والتكييف والتدرج التكتيكي والارتباط الإقليمي والدولي.

(8) جمال الشوفي ،"جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سورية في عالم متغول"، دراسات سياسية ، اصدارات مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ،2018ص 10.

أن طبيعة التغيير في البيئة الإقليمية والدولية، تفرض على صانع القرار العراقي أن يتجه نحو تبني استراتيجيات محددة في سلوكه السياسي الخارجي

وبهذا يكون العراق أمام مرتكز استراتيجي محدد، مكامنه الأساسية تتمثل بالتأثير الجيوبولتيكي في مسار تكون سلوكه السياسي الخارجي عبر منطلقات معينة فرضتها طبيعة الدور والمكانة والتحديات.

المحور الثاني : تكتيكات التوازن والارتباط بالقوى الدولية والإقليمية

كما اشرنا في المحور الأول، أن طبيعة التغيير في البيئة الإقليمية والدولية، تفرض على صانع القرار العراقي أن يتجه نحو تبني استراتيجيات محددة في سلوكه السياسي الخارجي، تقوم على أجزاء تكتيكية تسير في إطار التعاون المشترك المحدود، وأنماط من الارتباطات التشاركية ذات الصيغة المؤقتة، إلى تفاهمات بحسابات مرحلية ، ومبادرات مشتركة، في التعامل مع القوى الجيوبوليتيكية و

الجيواستراتيجية، دون السير نحو اعتماد الخيارات الواسعة القائمة على الشراكات الاستراتيجية، والتحالفات، وذلك لعدم قدرته اي العراق على الإيفاء بالتزاماته ضمن هذه الاستراتيجيات بسبب تحديات تفرضها البيئة الداخلية والاستراتيجيات الدولية، ويأتي ذلك لضمان التكيف مع الأوضاع وأيضا لضمان الحصول على هامش من حرية الحركة والمناورة في البيئة الإقليمية. وعليه ومن أجل قيام دور فاعل في الشرق الأوسط على صانع القرار أن يضع في حسبانه خيارات التوازن التكتيكي عبر الارتباط بالقوى الدولية والإقليمية المؤثرة في المنطقة، بالاستناد إلى بعض المبادئ التي تقوم على أسس: الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي العراقية، وللخيارات السياسية الداخلية والخارجية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، على أن تكون تلك المبادئ هي الحاكمة في علاقات العراق الخارجية، وأن تكون هي أساس الابتعاد والاقتراب من القوى الكبرى والدول المجاورة للعراق.

من هنا بات السلوك السياسي الخارجي يتجاوز أبعاد قضايا الأمن، ليصل إلى ضرورة أن يؤدي وظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية وما سواها من المهام[9]. ومن أجل فهم إستراتيجية السلوك السياسي العراقي لابد من تجاوز تعقيدات وصعوبات تحقيق غايات ومقاصد سياسة ودبلوماسية كل دولة على الصعيد الخارجي[10] لاسيما في ظل انتشار مفهوم منحدر فقدان القوة الذي بات يؤشر فقدان القوة التأثيرية للدولة حيال دولة أخرى وفقاً لمعادلة قياس أبعاد المصالح لكل دولة تروم تحقيقها على الصعيدين الداخلي والخارجي من جانب، ومن ثم البدء في تأمين نفوذها ومصالحها في مناطق متجاورة معها بحسب مؤشر قياس فاعلية إستراتيجيتها من جانب أخر[11]، من هنا بدأ العراق يخطو خطوات أخرى على صعيد تمكين معادلتي الأمن والاستقرار لاسيما بعد الانتصارات التي تحققت ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام 2016 ، فضلاً عن محاولات إعادة التقييم والمراجعة الشاملة لمجمل الاستراتيجيات السابقة على أمل توطين الأمن وإدارة ملف الاستقرار في داخل العراق وخارج محيطه الإقليمي المعروف، ولكن بشرط العمل على تأمين تنفيذ المعادلة الآتية :

1 – ضمان أمن واستقرار العراق من الداخل .

2 – محاولة تمكين أهداف إدارة دبلوماسية فاعلة حيال قضايا وأزمات دول الجوار الإقليمي للعراق على مختلف المستويات .

3 – صياغة أهداف سياسة خارجية عراقية فاعلة بموازاة أداء أكثر فاعلية والابتعاد عن النهج الدبلوماسي الضيق .

(9) لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية ، ط / 1 ، 1989 ، ص 1.

(10) مقترحات السياسة الخارجيه العراقية المستقبيلة و مبادئها و الاهــداف، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2021/6/6

(11) الويد جنسن ، مصدر سابق ، ص 239.

أ- إيران وتركيا: خيارات سياسة التوازن والارتباط التكتيكي

من الضروري ونحن نتحدث عن السلوك السياسي العراقي في بعده الإقليمي أن نرصد المكامن التي يستمد منها السلوك السياسي أدواته وصيغه ليحدد اتجاهاته إزاء البيئة الخارجية، فالسياسة الخارجية ببعدها الإقليمي سواء كانت إزاء دول أو تفاعلات تستلهم دورها مما تفرزه البيئة المحيطة. وفيما يتعلق بالعراق، فان سلوكه السياسي الخارجي يكتسب أبعادا إستراتيجية مهمة، تؤثر فيها من طبيعة أوضاع المنطقة وانعكاساتها علاقات الأطراف الإقليمية ونمطية التوازنات القائمة، فضلا عن تأثير الأحداث السياسية على الساحة العراقية وعلاقاته في إطارها الإقليمي[12].

وفيما يتعلق بالعراق، فان سلوكه السياسي الخارجي يكتسب أبعادا إستراتيجية مهمة

(12) كريم الوائلي، قراءة في علاقات العراق بمحيطة الاقليمي، على الرابط :، http://burathan-ews.com/news/147852.html

وتفرض الصورة الإستراتيجية في إطار التحرك السياسي الخارجي الإقليمي صياغات جديدة تتحول بموجبها السياسة الخارجية إلى إحداث الفعل في البيئة الإقليمية والدولية من أجل القدرة على التواصل مع ما تفرضه المصالح في هذا الجانب سيما والمسؤوليات المترتبة على العراق تحديدا[13]

(13) علي فارس حميد ، السياسة الخرجية العراقية بعد 2014، فرص جديدة وتحديات مركبة ، في مجموعة مؤلفين ، السياسة الخارجية العراقية بعد 2014 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2018، ص 157.

فبالاستناد إلى نمطية التفاعل العراقي مع متغيرات الوضع الإقليمي النابعة من إدراكه لحسابات التوازن، فان العراق يمكن أن يؤدي دورًا أكثر فاعلية عبر الاستجابة الواضحة لمتطلبات التفاعلات الجارية تمكنه من المشاركة بقدر محدد في بلورة وصياغة توازن إقليمي جديد.

وفي اطار الحديث عن السلوك السياسي الإقليمي عبر استراتيجيات التوازن والارتباط والتكييف، فأن العراق يرتبط بتركيا وإيران جغرافياً قبل أن يرتبط معهما سياسياً، وبقدر ما يوجد مع هذين البلدين قواسم مشتركة بقدر ما يوجد معهما قواطع مشتركة، تاريخياً وجغرافياً وسياسياً، وهو الأمر الذي يحتم على العراق اتباع سياسة خارجية فاعلة حيالهما، تحظى **أولاً** بدفعة برغماتية عالية، وتقوم **ثانيا** على فكرة المديات المنفصلة لضمان المصالح الوطنية العراقية بدلا من فكرة المديات أو المجالات المتصلة، أي الحفاظ على المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية من التقاطع والتداخل والتأثير فيما بينهما في العلاقات الثنائية. وهي فكرة تكيفيه تعطي للدولة هامش حركة أكبر على أكثر من نسق، وتكسبها حرية المناورة في العلاقات الثنائية عند تغير الأوضاع الإقليمية والدولية.

العراق يمكن أن يؤدي دورًا أكثر فاعلية عبر الاستجابة الواضحة لمتطلبات التفاعلات الجارية

ومن زاوية واقعية ينبغي **ثالثا** أن تكون علاقة العراق بتركيا وإيران مبتعدة عن لعبة التحالف بين لاعبين ضد لاعب آخر، إذ أن هذه السياسة غير إيجابية وسلبية على

العراق على خلاف ايران وان العراق غير قادر على تحمل تداعياتها، لاسيما وأن هذه السياسية، والتي برزت بشكل واضح بعد الأزمة السورية لم تنجح كثيراً مع تركيا، إذ قاد الاصطفاف العراقي مع ايران وسوريا إلى قيام تركيا بالبحث عن حلفاء لمواجهة هذا المحور، ففي ظل الاستقطاب التركي الإيراني الذي أنتجته الأزمة السورية أدى وجود العراق في المحور الإيراني السوري إلى تلاق خليجي تركي، والى تقارب كردي تركي[14] .

ينبغي أن تكون علاقة العراق بتركيا وإيران مبتعدة عن لعبة التحالف بين لاعبين ضد لاعب آخر

(14) ينظر للمزيد من المعلومات : ياسر عبد الحسين، نحو استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية «الرؤية والريادة والمستقبل »، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بـلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ألعدد 9، بغداد، 2015 ، ص: 109 - 113 .

وعليه على العراق أن لا يسعى من خلال علاقته مع إيران إلى الاضرار بالمصالح التركية وبالمقابل على العراق أن يحرص على ألا يكون تعاونه أو علاقته مع تركيا تؤثر بشكل سلبي على علاقته ومصالحه مع إيران، وهو الأمر الذي لا يستديم بعيدا عن فكرة المجالات المنفصلة وكذلك لا يتم بعيداً عن البرغماتية في العلاقات العراقية التركية، والعراقية الإيرانية.

ولكن مع ذلك، فإن السياسية الخارجية العراقية إزاء تركيا يجب أن تقوم على مبدأ التعامل بالمثل، وهو المبدأ الذي يعني: أن تكون أفعال كل طرف مرهونة بالأفعال السابقة للطرف الآخر في إطار تبادل سلوكي وعليه، إن استمرار التوجهات السلبية التركية حيال العراق ووحدة أراضيه، وانتهاك سيادته، والتدخل في شؤونه الداخلية، مع عدم احترام خياراته الداخلية والخارجية، يحتم على صانع القرار العراقي أن يتجه في علاقته مع تركيا باتجاه سياسات المساومة، ذلك بان علاقات عراقية تركية فاعلة تقوم على الاحترام المتبادل هي امر لا يستديم من دون وجود أوراق ضغط أو مساومة متبادلة، فكما هو معروف أن تركيا تملك الكثير من أوراق المساومة والضغط ضد العراق، منها ورقة المياه، ورقة الأكراد، ورقة (داعش)، الورقة السنية، وغيرها، ومن ثم لا يمكن إدارة العلاقات العراقية التركية بشكل يؤسس لمصالح متبادلة من دون يمتلك العراق البعض من أوراق الضغط والمساومة تجاه تركيا.

فإن السياسية الخارجية العراقية إزاء تركيا يجب أن تقوم على مبدأ التعامل بالمثل

أما في حالة اقتران الإيجابية بالتوجهات التركية تجاه العراق، وأقدام تركيا على تبني سياسة معتدلة تجاه العراق فيجب أن تقوم سياسة العراق تجاه تركيا على مبدأ الترغيب ضمانا لعدم استخدام تركيا لورقة المياه ضد العراق في المستقبل القريب والمتوسط، وسعيا لإيجاد قواسم مشتركة بين الطرفين تحقق الترابط الإيجابي القائم على المصالح المتبادلة، لاسيما وان العراق وتركيا

فيجب أن تقوم سياسة العراق تجاه تركيا على مبدأ الترغيب ضمانا لعدم استخدام تركيا لورقة المياه ضد العراق

يمتلكان مقومات تساعد على تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين، فالعراق بحاجة إلى عمل هائل في البنية التحتية بعشرات مليارات الدولارات، وتركيا تمتلك قطاع مقاولات ضخمًا، ولهذا من الممكن إغراء تركيا في إعادة إعمار المناطق المحررة من سيطرة تنظيم (داعش).

ان اختلاف المصالح مع ايران وتركيا ليس من صناعة الأجيال السابقة ولكنه ارث الجغرافيا والتاريخ وهما أمران لا يمكن تجاهلهما دون التفريط بمصلحة العراق والسياسة الخارجية وبخلاف الواقع الحالي للسياسة الخارجية العراقية التي ما زالت تعاني من قلة مدركات طبيعة العلاقات الدولية الراهنة وعدم القدرة على التأثير فيها ، مما يفضي الى لجوء صانع القرار إلى مدركات مضطربة تتحرك فيها صور الايدولوجية والارتباطات العقائدية بصورة واضحة مما يؤثر سلبا على نوعية ومرتكزات السلوك الخارجي.

ان اختلاف المصالح مع ايران وتركيا ليس من صناعة الأجيال السابقة ولكنه ارث الجغرافيا والتاريخ

لذا فلا بد للسلوك السياسي الخارجي للعراق أن يتخذ من استراتيجيات الحوار مع الجهات الفاعلة منطلقا لإدامة أداء السياسة الخارجية بشكل عام مما يطلق تساؤلات مشروعة حول ما إذا كان عامل التوازن الذي اعتمده العراق في أداءه الخارجي قد تبلور لفائدة الاطراف الاخرى مما يزيل الى حد ما حدة التوتر القائم في المنطقة ويبعد العراق عن محاور توقعه في تصادم استراتيجي غير قادر على ادارته[15].

ب- دول الخليج.. وخيارات سياسة التوازن والتقارب

لم يعد من الغريب القول، بأن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت بعد أحداث الربيع العربي، وظهور التنظيمات الإرهابية وبخاصة (داعش) في المنطقة، من أكثر الدول فاعلية وتأثير بين الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك بالتزامن مع تراجع الدور المصري، وانتشار حالة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار في سوريا والعراق. وقد أدت هذه الحالة إلى بروز حاجة لتأكيد الذات بين دول مجلس التعاون الخليجي، فأخذ نزوع بعض الدول الخليجية يتجه نحو مأسسة سياسة خارجية مستقلة عن عباءة بعضها البعض، فبرزت لنا إلى جانب السعودية قطر والأمارات. وهذه الدول وان كانت سياستها متباينة تجاه العراق، إلا أنها جميعها تشعر بالخطر على مكانتها من جراء قيام دولة عراقية قوية وموحدة وذات نظام ديمقراطي، والحالة هذه فإن أمام العراق خيارين لضمان التوازن مع دول مجلس التعاون الخليجي. وموازنة التماسك الخليجي، عبر روابط مع أطراف محددة[16].

(15) صالح بركا شنداغ, ألبر جزمي أوزدمير، قييم العراق 2020 : السياسة الخارجية والتوقعات من عام 2021، تحليل استراتيجي ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، اورسام ، انقرة ، العدد 77، شباط ، 2021، صص:4-5-6

(16) ينظر ، مجموعة باحثين، آفاق تعاون بلدان الخليج، مؤسسة رانـد للابحاث والـدراسـات ، كاليفورنيا ، 2016، ص ص 47-49-48
العربي ، وكذلك حسين أحمد الـسـرحـان ، "الـعـراق ودول الخليج: الـطـريـق لعلاقات اقتصادية ايجابية "، موقع النبأ للمعلوماتية ، 2020/6/6 /arabic/org.annabaa//:https 23435/authorsarticles

وعلى هذا الأساس هناك خيار يستند إلى إمكانية توظيف التنافس الخليجي-الخليجي لصالح العراق، وهي سياسة تتطلب البحث عن المعطيات المتصلة بالخلافات القائمة بين هذه الدول مع بعضها البعض. ومع ذلك تتطلب هذه السياسة مواجهة كل طرف على حدة بشكل يعطي للعراق مجالا أكثر للمناورة. اذ أن توجيه خيارات الموازنة في السلوك السياسي الخارجي تجاه السعودية يفترض التقرب من قطر، سواء بشكل مباشر او غير مباشر، وأن يوثق علاقته الاقتصادية والدبلوماسية معها بشكل يجعلها عامل ضغط على السعودية. فعلى الرغم من هواجس عدم الثقة بالسياسة القطرية في العراق، إلا أن تدخلها في الشؤون العراقية وقدرتها بفعل مقومات القوة هي اقل بكثير من السعودية، فعلى عكس السعودية المطمئنة لدورها الإقليمي إلى حد ما، تسعى قطر إلى البروز بدور خارجي يحررها من العقدة الديموغرافية والجغرافية التي كثيرا ما تواجهها في علاقتها الخليجية والإقليمية، فوجدت قطر في التنظيمات الإسلامية العابرة للقومية ولاسيما الإخوان المسلمين ضالتها في بناء دور إقليمي يعزز من قدرتها على ممارسة النفوذ السياسي في المنطقة العربية ويعطيها الأفضلية في قيادة الملف الخليجي، وقد شكل «الربيع العربي» فرصة مثالية لقطر لدعم الإخوان المسلمين، بوصفه وسيلة تغيير النظام في السعودية، والأمارات، والكويت، ومصر وتونس، وليبيا، وسوريا[17]. وعليه بما أن قطر هي أحد نقاط الضعف في البناء السياسي لمجلس التعاون الخليجي فإن التعامل معها كورقة سياسية يزيد من تأثير وفاعلية الدبلوماسية العراقية تجاه الخليج برمته.

هناك خيار يستند إلى إمكانية توظيف التنافس الخليجي-الخليجي لصالح العراق

أن توجيه خيارات الموازنة في السلوك السياسي الخارجي تجاه السعودية يفترض التقرب من قطر

تسعى قطر إلى البروز بدور خارجي يحررها من العقدة الديموغرافية والجغرافية

أما الطريقة الثانية في التعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي وتحديدا قطر والسعودية تكمن في التآلفات التكتيكية، ففي ظل عدم قدرة العراق داخليا على إيجاد التوازن مع دول مجلس التعاون الخليجي وهو الأمر الذي ينطوي على توحيد الصفوف الداخلية وزيادة القدرة العسكرية والتسليحية للعراق، فان الطريقة الوحيدة لتعويض الضعف الداخلي هو «الانضمام في المجموعات»، بمعنى أن يضم العراق قوته إلى جانب القوى التي تعارض السياسات السعودية أو القطرية في المنطقة أو التي تقف موقفا معارضا منها[18].

والغاية من تلك السياسة تكمن في أن العراق لن يكون وحيدا في مواجهته مع تلك الدول. وفي هذا المجال يصبح التقرب من الإمارات وتحديداً أبو ظبي ودعم

(17) لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، ، تحاليل عن الشرق الاوسط ، اصدارات مركز مالكوم – كير كارينغي الشرق الاوسط ، العدد 8، ايلول ، 2014، ص 12، كذلك ينظر للمزيد بشأن الاداء السياسي القطري : مروان قبلان ، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، سياسات عربية ، الدوحة ،العدد 28، ايلول 2017 ،

(18) : FREDERIC WEHREY, A New U.S. Approach to Gulf Security, Carnegie Endowment for International Peace,2014,pp4-6
وكذلك ينظر: منصور المرزوقي، العلاقات السعودية-التركية: تحول بنية التحالفات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات ، https://:aljazeera.net/reports/2015/03/.html.20153121018228201

سياستها وسيلة في إيجاد التوازن مع قطر كخيار إستراتيجي مستقل، وكذلك يصبح التقرب من مصر وسيلة أخرى للضغط على قطر كخيار إستراتيجي مستقل. في حين يصبح التقرب من قطر أحد الوسائل الضاغطة كما بينا آنفاً لإيجاد التوازن ومساومة السعودية.

المحور الثالث: الكوابح الجيوسياسية وأثرها في مسارات السلوك السياسي العراقي

انطلاقا من مبدأ أن طبيعة العلاقات بين الدول ومداها تحددها المصالح فأن أنجح سياسة خارجية هي تلك التي تحدد بشكل عميق وشامل المصالح القومية، من خلال مصالح غالبية المجتمع وتوظيف هذا الفهم مع المعرفة بمصالح الأخرين ونقاط قوتهم وضعفهم للحصول على أفضل مميزات البلد الاستراتيجية وفعالية في الأداة الدبلوماسية وتغطي على نقاط الضعف، وهكذا فإن العراق يملك العديد من عناصر القوة الاستراتيجية التي منحتها له الجغرافيا الأمر الذي يعطي المكان متطلباته الحيوية[19]

أنجح سياسة خارجية هي تلك التي تحدد بشكل عميق وشامل المصالح القومية

(19) فـراس عباس هاشم ، جيوبوليتيكيا السياسية الخارجية العراقية : رؤيـة فـي معالم التحول، بحوث سياسية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2017، ص12.

ومن هذا المنطلق فإن صياغة السلوك السياسي العراقي يتأثر بالمحيط الجغرافي وتفاعلاته سواء على المستوى الإقليمي أو حتى المستوى الدولي ،وبخاصة حين يتعلق الأمر بمسألة تقاطع المصالح بين الولايات المتحدة وايران في مسرح المنافسة والصراع في منطقة الشرق الأوسط، وتقاطعها في العراق وهذا يعني بمقاربة بسيطة تلمس التأثير السياسي المباشر للولايات المتحدة وإيران في الاختلال أو الاضطراب في خطاب السياسة الخارجية العراقية في ظل غياب الناظم الداخلي، ما يجعلها في مواجهة تصادم أو تصارع إرادات متناقضة لدى الحراك السياسي في الداخل العراقي والصراع على السلطة جعل من الصعوبة توحيد الجهد العراقي للخروج من عنق الزجاجة الذي وضِع العراق فيه بعد الاحتلال الأمريكي له[20].ومن هنا يواجه العراق اليوم المخاطر لصراع إيراني أمريكي بطريقة غير مباشرة بقصد تعظيم المكاسب والمساومة، إذ توالت الضغوط ومعها المخاوف العراقية من نتائج عكسية تزيد من تفاقم حدة المواجهة في الساحة العراقية إذ خلقت حالة الشد والجذب بين البلدين حالة من التأثير الأمني والاقتصادي بشكل مباشر على العراق، وقد دفع ذلك العراق إلى تبني سلوك سياسي قائم على الحياد ولكن المشكلة الأساسية أن القرار السياسي العراقي مرهون إلى حد كبير بتعقيدات تؤثر في مساره وهذا في حد ذاته يجعل من المواقف العراقية عبارة عن تحديات تعرض توجهات

السلوك السياسي العراقي يتأثر بالمحيط الجغرافي وتفاعلاته سواء على المستوى الإقليمي أو حتى المستوى الدولي

(20) ينظر : عليرضا نـادر ، الدور الذي تضطلع به ايران في العراق (هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة وايران) ، وجهات نظر سياسية ، اصدارات مركز راند ، 2015، ص8.

السلوك السياسي للابتزاز وجعلها تتعامل ببطء وحذر مع هذه التحديات[21].

وعليه يمكن القول إن العلاقات بين الطرفين الإيراني والأمريكي لم تتميز بطابع التوافق وإنما بمحاولة كل طرف احتواء الطرف الآخر، وإتباع كل الوسائل التي تمكنه من الحفاظ على مصالحه ونفوذه في المنطقة[22].

إن العلاقات بين الطرفين الإيراني والأمريكي لم تتميز بطابع التوافق وإنما بمحاولة كل طرف احتواء الطرف الآخر

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت العلاقات العراقية مع أطراف دول المحيط الجغرافي على الدوام غير مستقرة ، كما هي عليه دول الجوار التي لديها مداركها وسياساتها تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والقدرة والانتماء والأهداف والطموحات خاصة في علاقاتها مع العراق، ولكل من هذه الدول خصوصية في التعامل مع العراق وأهداف تسعى الى تحقيقها، وهذا يعني إن تحديات السياسة الخارجية العراقية تأتي دول الأطراف الإقليمي، مما جعل العلاقات بينها وبين العراق غير مستقرة وفي حركة دائمة فضلا عن ذلك فان تلك الدول تشاطر العراق في معظم ظروفه وتوجهاته وفي علاقاتها مع بعضها البعض ومع الولايات المتحدة[23].

فضلاً عن ذلك عمل العراق على إعادة تشكيل مفردات سلوكه السياسي من أجل الدخول في تفاعلات أمنية واستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي، وهي بيئة موائمة للعراق هذا الأمر يعكس الخروج من نمطية علاقاته السابقة مع البلدان المجاورة، وفي ظل هذا التصور المبدئي ونتيجة لطبيعة التقلبات في القرار السياسي الخارجي وتأثير، فمن المؤكد أن الدول الاقليمية ستعمل على إيجاد إطار ضامن لتطوير علاقاتها مع العراق[24]، وهذا يفسر أن مسارات السلوك السياسي الخارجي تمثل استمرارية لسلوكها الداخلي لما عبر حزامها الخارجي ولا يمكن لها أن تحقق تقدماً جدياً في الفضاءات الجغرافية بمعزل عن الأخيرة

عمل العراق على إعادة تشكيل مفردات سلوكه السياسي من أجل الدخول في تفاعلات أمنية واستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي

ونتيجة لذلك فلا بد للعراق أن يلجأ الى استراتيجيات وتكتيكات التوازن والتكييف واتباع سلوك سياسي خارجي يقوم على توازن وحذر براغماتي في الدائرة الاقليمية من اجل استغلال أكثر كم من نقاط القوة وكبح مكامن الضعف لمعالجة التداعيات السلبية فضرورة امتلاك زمام المبادرة الخارجية من اجل تحقيق غاية مركزية تتمثل في:

1_تبني مبدأ التوازن الواقعي والسير نحو التمكن من الموازنة في تفاعلات المنطقة سيكون بمثابة مرتكز قوة يمكن أن يبرز بقوة على المستوى العراقي الداخلي.

(21) ينظر: فراس عباس هاشم ، جيوبوليتيكيا السياسية الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول ، مصدر سابق

(22) مايكل يونغ، هل تمتلك الولايات المتحدة استراتيجية لاحتواء إيران في الشرق الأوسط، ، مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن.، مركز مالكوم كير-كارينغي للشرق الاوسط ، اصدارات تموز 2018

(23) مثنى علي المهداوي ، "السياسة الخارجية العراقية : والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد 2003" ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (57)، (2019)، ص 38.

(24) صالح عباس الطائي ، "نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة" ، مجلة دراسات سياسة واستراتيجية ، العدد (37) ،(2018) ، ص 25.

2_ فاعلية الدور العراقي ضمن حركة التحالفات والعلاقات الجارية يمكنه من امتلاك عنصر المناورة والتخلص النسبي من تداعيات الصراعات الاقليمية.

فاعلية الدور العراقي ضمن حركة التحالفات والعلاقات الجارية يمكنه من امتلاك عنصر المناورة

3_ تجاوز المعرقلات عبر خيارات التحرك الدبلوماسي والانفتاح والتكييف وامتلاك عنصر المبادرة.

الخاتمة:

أضحت السياسة الخارجية العراقية تختلف عما كانت عليه سابقا في قدرتها على تنفيذ سياسات أكثر نشاطا وفاعلية، وهي تعكس توجهات جيوبوليتيكية قائمة على قراءة للمتغيرات الإقليمية والدولية بتبني سياسة خارجية متوازنة بتحول أكبر بالانفتاح على المجالات الجيوبولتيكية المتعددة، وبالتالي فتح الطريق أمام تغيير في مسارات بناء سياسة خارجية لمرحلة جديدة تجاه المنطقة، بعيدة عن الاخفاقات والتراجع وهو الأمر الذي أعاد تشكيل توجهات العراق الخارجية بعيداً عن الانزلاق في سياسة المحاور الإقليمية والصراعات الاقليمية وبالذات الصراع الإيراني الأمريكي، وهو ما عكسته توجهات العراق في إبراز هويته الوطنية واستقلالية قراراته الداخلية والحفاظ على تماسكه في ظل التحولات التي شهدتها المنطقة ومحاولته الاستفادة من الفرص المتاحة التي توفرها البيئة الخارجية لمواجهة التحديات الأمنية عبر مسارات متعددة من الشراكات تمهد لها تكتيكات التوازن البراغماتي والتكييف مع التغييرات والتطورات الاقليمية ، والارتباط بمصالح القوى الأخرى، من خلال العمل على توظيف المكانة والدور والقدرات في مصالح الأطراف الأخرى، والتقدم نحو صياغة مبادئ لسلوك سياسي محدد يمكنه من تطوير علاقات إيجابية وبناءة مع جميع الدول، من خلال التركيز على الالتزامات الاقليمية والدولية في صنع السياسة الخارجية.

وفي نطاق التطورات والمبادئ المذكورة يمكن القول ان السلوك السياسي سيحاول البقاء ضمن اطار التوازن مع امكانية الدخول في محاور تفاهم اقليمية دون التحول إلى طرف مع طرف معين على حساب أطراف أخرى ، مع التأكيد على إن تطبيق هذا النهج في السلوك السياسي الخارجي يمتاز بالصعوبة والمحاذير، فمن شأنه أن يرفع درجة التوتر مع الولايات المتحدة في العديد من الملفات وبخاصة ما يتعلق منها بالعلاقات مع ايران ، فضلا عن امكانية تحول البوصله الاقليمية عن العراق مرة أخرى نتيجة لحسابات الفاعلين الإقليميين في المنطقة وطبيعة الدور المطلوب عراقيا . وبهذا المعنى، فأن الرؤية المستقبلية تسير باتجاه امكانية العراق أن يواصل نهج سلوكه السياسي الخارجي القائم على التوازن

والموازنة والتعاون وقد يكون من الممكن للعراق أن يواصل جهوده باتجاه دور أكثر فاعلية يرتبط مع مصالح القوى الاقليمية والدولية من خلال تجاوز العقبات بواسطة عوامل وامكانيات التكييف الاستراتيجي.

قائمة المصادر:-

1. فتحي محمد شريف، السلوك السياسي الخارجي، بين الروتينية والحدث، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 6 / فبراير 2015 ص 10.
2. زيد عبد الوهاب، أزمة النظام السياسي في عراق ما بعد 2003، مركز اورسام لدراسات الشرق الاوسط، انقرة، دراسات استراتيجية ، تقدير موقف ، العدد 155، ديسمبر ، 2020، ص 3-4.
3. خضر عباس عطوان رؤية مستقبلية العلاقات العراقية العربية، من بحوث كتاب) احتلال العراق، الاهداف، النتائج المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2004، ص312.
4. كوثر عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفوضى، دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، نيسان 2010, ص6.
5. عقيل سعيد محفوض ، السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية –التغيير ،(بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2012)، ص 23.
6. أمينة مصطفى دلة ، الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية ، دراسات استراتيجية ، المعهد المصري للدراسات ، 2016 ، ص 1.
7. أحمد داود أوغلو ، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية ، ترجمة : محمد جابر ثلجي ، وطارق عبد الجليل ، ط٢، بيروت : الدار الغربية للعلوم ناشرون ،2011، ص ٥١ .
8. جمال الشوفي ،"جيوبوليتيكا الدوائر المتقاطعة: سورية في عالم متغول"، دراسات سياسية ، اصدارات مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، ،2018ص 10.
9. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط / 1 ، 1989 ، ص 1 .
10. مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية ومبادئها والاهداف، المركز الديمقراطي العربي، برلين ، 2021/6/6.
11. كريم الوائلي، قراءة في علاقات العراق بمحيطة الاقليمي، الرابط: http:// burathanews.com/news/147852.html
12. علي فارس حميد ، السياسة الخارجية العراقية بعد 2014، فرص جديدة وتحديات مركبة ، في مجموعة مؤلفين ، السياسة الخارجية العراقية بعد 2014 ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2018، ص 157
13. ياسر عبد الحسين، نحو استراتيجية للسياسة الخارجية العراقية «الرؤية والريادة

والمستقبل»، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، ألعدد 9، بغداد، 2015 ، ص: 109 – 113.
14. صالح بركا شنداغ, ألبر جزمي أوزدمير، تقييم العراق 2020 : السياسة الخارجية والتوقعات من عام 2021، تحليل استراتيجي ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، اورسام ، انقرة ، العدد 77، شباط ، 2021، ص ص:4-5-6.
15. مجموعة باحثين ، آفاق تعاون بلدان الخليج، مؤسسة راند للابحاث والدراسات ، كاليفورنيا ، 2016، ص ص 47-48-49
16. العربي يحسين أحمد السرحان ، "العراق ودول الخليج: الطريق لعلاقات اقتصادية ايجابية "، موقع النبأ للمعلوماتية ، 2020/6/6 https:// annabaa.org/arabic/authorsarticles/23435
17. لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازين القوى في الخليج، ، تحاليل عن الشرق الاوسط ، اصدارات مركز مالكوم – كارينغي الشرق الاوسط ، العدد 8، ايلول ، 2014، ص 12.
18. مروان قبلان ، سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، سياسات عربية ، الدوحة ،العدد 28، ايلول ، 2017.
19. FREDERIC WEHREY, A New U.S. Approach to Gulf Security, : 6-Carnegie Endowment for International Peace,2014,pp4
20. منصور المرزوقي، العلاقات السعودية-التركية: تحول بنية التحالفات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، https://studies.aljazeera.net/ar/repor html.20153121018228201/03/ts/2015
21. فراس عباس هاشم ، جيوبوليتيكيا السياسية الخارجية العراقية : رؤية في معالم التحول، بحوث سياسية ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2017، ص12.
22. عليرضا نادر ، الدور الذي تضطلع به ايران في العراق (هل من مجال للتعاون بين الولايات المتحدة وايران) ، وجهات نظر سياسية ، اصدارات مركز راند ،2015، ص8.
23. مايكل يونغ، هل تمتلك الولايات المتحدة استراتيجية لاحتواء إيران في الشرق الأوسط، مطالعة دورية لخبراء حول قضايا تتعلق بسياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومسائل الأمن.، مركز مالكوم-كارينغي للشرق الاوسط ، اصدارات تموز 2018.
24. مثنى علي المهداوي ، "السياسة الخارجية العراقية : والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد 2003" ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (57)، (2019)، ص 38.
25. صالح عباس الطائي ، "نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة" ، مجلة دراسات سياسة واستراتيجية ، العدد (37) ،(2018) ، ص 25.